أبو ظبي – مناقشة اللجنة الاستشارية الحكومية Whois/RDS وGDPR
الثلاثاء 31 أكتوبر 2017 – من الساعة 11:00 ص إلى 11:30 ص بتوقيت الخليج
اجتماع ICANN رقم 60 | أبوظبي | الإمارات العربية المتحدة

توماس شنايدر: يتيح هذا بعض الوقت لمجموعة عمل السلامة العامة، وهو شيء لازم في التسجيل. وبينما يجري الانتقال الفعلي، نرحب بكاثرين باور بالست هنا على الطاولة وكذلك لورين كابين. وبمكننا الآن البدء ببند جدول الأعمال رقم 22، وهي جلسة وتحديث حول نظام WHOIS وكذلك خدمات دليل التسجيل الجديدة بجانب القواعد العامة لحماية البيانات، التي تمثل توجيهات لوائح البيانات الأوروبية القادمة وهذا شيء ناقشه البعض منذ فترة. لذا، دعوني لا أطيل فترة الانتقال أكثر من ذلك، وأسلم الكلمة إليك. شكرًا.

كاثرين باور بولست: شكرًا جزيلاً لك، توماس. طاب صباحكم جميعًا. لقد رأينا بعضكم بالفعل في جلسة مجموعة عمل السلامة العامة. شكرًا لكم مرة أخرى. سنعود إلى هذا الموضوع الخاص بالتوافر المستمر لنظام WHOIS وتأثير قوانين الخصوصية وكذلك القواعد العامة لحماية البيانات على وجه التحديد في هذه الجلسة.

سأنتظر لعرض الشرائح، وحتى يحدث هذا، نحاول أن نوضح في جلسة مجموعة عمل السلامة العامة أن هذه مشكلة ذات أهمية كبيرة للجنة GAC ككل. فبينما تمثل القواعد العامة لحماية البيانات قانونًا إقليميًا، فهناك قوانين إقليمية أخرى تعمل على تحقيق نفس الأهداف من حيث إنشاء مساحة آمنة للخصوصية ومعايير لحماية البيانات. كذلك، فليس هناك أي شيء مثل إنترنت إقليمي، كما تعرفون جميعًا، ومن ثم، فلا يوجد أيضًا اعتبارًا من الآن نظام WHOIS إقليمي. وهذا شيء نود بالطبع استمراره على المستوى العالمي. لذا، فهذا الموضوع هو شيء لا يمكنني المغالاة في أهميته بالنسبة للجنة GAC ككل.

ما سنقوم به اليوم، ستظهر الشرائح خلال دقيقة، هو بالأساس أن نستغرق عشر دقائق لنوضح لك أين نحن الآن وهذا بالفعل موضوع مهم لنا جميعًا في اللجنة الاستشارية الحكومية، وبعد ذلك، ما هي الخطوات التالية الممكنة في اللجنة الاستشارية الحكومية. ويدور هذا على وجه التحديد، حتى نجعلكم تفكرون بالفعل في الأمر، حول الاحتمالات

ملاحظة: ما يلي عبارة عن تفريغ ملف صوتي إلى وثيقة نصية/وورد. فرغم الالتزام بمعيار الدقة عند التفريغ إلى حد كبير، إلا أن النص يمكن أن يكون غير كامل ودقيق بسبب ضعف الصوت والتصحيحات النحوية. وينشر هذا الملف كوسيلة مساعدة لملف الصوت الأصلي،إلا أنه ينبغي ألا يؤخذ كسجل رسمي.

التي لدينا من حيث الحوارات مع مجلس إدارة ICANN واحتمالات تقديم النصائح، وعلى أساس مبادئ 2007، في نظام WHOIS ضمن نطاق gTLD الجديد والتي نرى أنها لا تزال سارية وقابلة للتطبيق. وثالثًا، حيث تساعد اللجنة الاستشارية الحكومية على العمل على حلول لأن من الواضح للغاية أن هناك حاجة لطريق للوصول إلى حلول متماسكة ومنتظمة وفعالة لدينا في اللجنة الاستشارية الحكومية مصلحة رئيسية في المساهمة فيها.

ليست موجودة بعد. ربما يمكننا البدء في تحديث سريع حول موقفنا. حسنًا، هيا لنبدأ. جيد جدًا. لذا، سترون جدول الأعمال الذي وضعته في الشريحة الثانية. لذا، نريد تقديم تحديث سريع للغاية خلال دقيقتين حول التطورات منذ ICANN 59 ونتحدث عن أهمية نظام WHOIS والعمليات الجارية في المصلحة العامة مع بضعة أمثلة ونأخذكم إلى الخطوات التالية.

بسرعة شديدة حول التطورات، فقد حدث الكثير منذ تحدثنا عن هذا في جوهانسبرج. فقد عقدت ICANN مجموعة عمل لوضع قائمة من حالات نظام WHOIS والتي تم ترشيحنا أنا ولورين للمشاركة فيها نيابة عن اللجنة الاستشارية الحكومية. وقد كان هناك الكثير من المساهمات من مختلف الوكالات، والأجزاء من العالم حول الطرق التي يستخدم فيها نظام WHOIS بما أوضح مجموعة متنوعة للغاية من المستخدمين الذين يستخدمونه الآن لأغراض قانونية. وما لم يبينه بالطبع أن هناك استخدامات مخالفة لنظام WHOIS. لذا، فقد تكون هذه العملية فرصة لمعرفة كيف يمكننا الحد من هذه الاستخدامات المخالفة.

كما كانت هناك بعض التوعية من مؤسسة ICANN لعدد من المشاركين في المجتمع لكن أيضًا لهيئات حماية البيانات في المفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي. ويمكنني فقط أن أستغل الفرصة كأحد أعضاء مفوضية الاتحاد الأوروبي لأكرر أننا ملتزمون تمامًا بمساعدة ICANN والمجتمع في عملهم على حلول وهناك أدوات ضمن القواعد العامة لحماية البيانات لتشغيل نظام مثل نظام WHOIS، ومن ثم، نحتاج للعمل على كيف يمكننا استكشاف الحلول على هذا الأساس.

هناك الكثير من مناقشات المجتمع وعدد من التحليلات القانونية التي تم نشرها والتي أود لفت انتباهكم إليها. كذلك، ستكون هناك جلسة عبر المجتمع يوم الخميس سأشجعكم بشدة على حضورها حيث سيتم استعراض هذا الأمر بمزيد من التفصيل.

الآن، دعون نتحول بسرعة إلى الأمثلة اتي لدينا حول الأهمية للمصلحة العامة في نظام WHOIS. ستكون المساهمة الأولى من زميلتنا الكندية نادين التي ستتحدث باللغة الفرنسية

ممثل كندا: طاب مساءكم، جميعًا. أنا نادين ويلسون. فأنا من كيبيك في كندا. وأنا عضوة في شرطة رويال ماونتد في كندا وأعمل في قسم الجرائم الإلكترونية.

أود أن أتحدث عن الحاجة إلى استخدام هذه البيانات في نظام WHOIS. فنحن نستخدم هذه البيانات من أجل اكتشاف حالات الاستغلال الجنسي للأطفال. وقد بدأنا استخدام هذه المعلومات من أجل اكتشاف المشتبه بهم. ولا تكون المعلومات المتاحة على نظام WHOIS دائمًا صالحة، لكن عندما يرتكب المعتدون أخطاء، تتيح لنا هذه المعلومات تتبعهم. فيمكننا تتبع معرف البريد الإلكتروني الصالح الخاص بهم وكذلك مختلف التلميحات وقراءة مختلف المشتبه بهم. كما يمكننا العمل عبر هذه الخطوط بسبب المعلومات على نظام WHOIS.

بعد ذلك، لدينا مركز وطني ينسق الإجراءات ضد استغلال الأطفال في كندا. وفي عامي 2016 و2017، تلقينا أكثر من 30,000 معلومة مختلفة، وتمكنا من قراءة بيانات أشخاص مختلفين مشاركين في استغلال الأطفال. ونحن نتحدث هنا عن الأطفال. فلا أريد أن أتحدث عن الضحايا الآخرين، لكني أود لفت انتباهكم إلى حقيقة أننا نتعامل مع ضحايا من الأطفال. لذلك، نحتاج إلى قاعدة بيانات نظام WHOIS من أجل التصرف بسرعة. شكراً لكم على اهتمامكم.

كاثرين باور بولست: نود أن نبدأ معك من EUROPOL، زميلنا غريغ مونييه.

غريغ مونيي: طاب مساءكم، جميعًا. لمتابعة ما كانت تقوله نادين لوضع الأمور في نصابها الصحيح. يعد نظام WHOIS بالفعل الخطوة الأولى في تحقيقات جرائم الإنترنت. وهو ضروري بالفعل. لذا، فسوف يستخدم المحقق معلومات نظام WHOIS بالأساس لغرضين. الأول هو العثور على جهات الاتصال لأسماء النطاق. لذا، إذا عثرتم على أسماء النطاق وأمين اسجل، فيمكنكم الحصول على عملية قانونية أو [فقط قانونية] للحصول على المعلومات حول هذا.

أعتقد أنه من المهم للغاية تذكر أن التحقيقات وإنفاذ القانوني تكون بعد التعريف. فهم يحاولون إرجاع الجريمة إلى أحد الأفراد، ويتضمن نظام WHOIS الكثير من المعلومات التي يمكن أن تقدم لكم معلومات تحقيقية تتيح لكم متابعة التحقيقات.

لذا، فنحن لا نقول أنكم ستجدون المشتبه به في نظام WHOIS، لأنه إذا كنتم مجرمين، فستتحلون بالذكاء الكافي ولن تضعوا المعلومات الصحيحة. لكنكم سيكون عليكم وضع بريد إلكتروني صحيح واحد على الأقل من أجل التواصل مع أمين السجل. لذا، فعليكم دفع الفاتورة، ولذا، يجب أن يكون لديكم على الأقل نوع واحد من المعلومات الصحيحة. وأنتم [غير مسموع] للعثور على هذه المعلومات ومطابقتها مع المعلومات الأخرى بما يؤدي إلى تعريف شخص ما وكشف الجريمة. لذا، فهي ليست رصاصة فضية، ولكنها بالفعل أداة مهمة. الشريحة التالية.

مرة أخرى، لعرض ما نتحدث عنه، فهذه هي نتيجة بحث WHOIS. يمكنكم عمل نفس الشيء. فأنتم تأخذون أي اسم نطاق، وتضعونه في نظام WHOIS في ICANN أو أي نظام WHOIS مركزي آخر، وبعدها، تحصلون على قائمة بالمعلومات. بعد ذلك، نمر عبر هذه المعلومات، وهذا يقدم لكم معلومات رئيسية مهمة للغاية، وإشارات يمكن مطابقتها مع معلومات إضافية بما يؤدي بكم إلى متابعة قضيتكم.

على سبيل المثال، تعثرون على أمناء السجل وتاريخ إنشاء النطاق. وهذا يتيح لكم بعض المعلومات الجيدة، ومتى تم تحديثه لآخر مرة، وإن كان لا يزال يعمل أم لا. كما تجدون عنوان أمين السجل. ويمكن أن يكون هذا أيضاً مفيد جدًا. ويمكن أن يكون رقم هاتف أو ما شابه، هو الرابط الوحيد مع نطاق مشبوه آخر. الشريحة التالية.

هذه هي المعلومات حول المشترك. وفي هذه الحالة، إنه اسم النطاق [غير مسموع]. ترون أن الشخص أو الشركة المعنية بالاسم مرتبطة [غير مسموع]. كما أن لديكم العنوان البريدي وأرقام الهاتف وعناوين البريد الإلكتروني أيضًا. لذا، فقد تحققتم من كافة هذه المعلومات، وهذا يؤدي إلى مزيد من المعلومات. والحالة التي أريد عرضها عليكم هي حالة بوتنت حدثت مؤخرًا. وباستخدام بيانات نظام WHOIS، تمكنا من الوصول إلى من وراء الأمر والسيطرة على هذا النطاق.

تمثل شبكة البوتنت بالأساس شبكة من أجهزة الكمبيوتر المصابة والتي تتبع جميعًا خادم واحد حيث تحصل على الأوامر للقيام بحملات اختراق ونشر برمجيات الدفع القسري للفدية. لذا، إذا كنت ضحية أحد برمجيات الدفع القسري للفدية، فعليك إبلاغ الحالة إلى الشرطة. وسوف نحقق في ذلك. وربما سنعرف كيف تم نشر البرمجيات الضارة أو برمجيات الدفع القسري للفدية. بعد ذلك، قد تجدون النطاق، وهو نقطة الالتقاء للأجهزة للاتصال بخادم القيادة والتحكم.

وبمجرد أن تكون لديكم النطاقات، فسوف تقومون بعملية بحث WHOIS وفي هذه الحالة، ستجدون عنوان البريد الإلكتروني. بعد ذلك، تقومون بعكس بحث WHOIS وهو بحث عن عنوان البريد الإلكتروني يقدم لكم كافة النطاقات المسجلة بنفس عنوان البريد الإلكتروني. وبالطبع، إذا كنت مجرمًا ذكيًا، فسوف تستخدم ربما عشرة عناوين بريد إلكتروني مختلفة، ولكنكم ستحتاجون لتسجيل مئات النطاقات. لذا، فسيمكنكم في وقت ما العثور على عنوان بريد إلكتروني صالح، وهذا ما تم إنجازه.

لقد توصلنا إلى قائمة كبيرة من النطاقات التي تم تسجيلها بنفس عنوان البريد الإلكتروني. ومرة أخرى، تطلعون على كافة النطاقات المتعددة. ومن ثم، أمكننا العثور على موقع إلكتروني خاص قديم قدم لنا بعض المعلومات قبل طلب مزيد من الأبحاث حول الشخص وهو ما أدى إلى التعرف على المشتبه.

مرة اخرى، ليست رصاصة فضية، ولكنها بالفعل أداة مهمة. وإن قيمت بإزالة نظام WHOIS، فسيؤدي هذا إلى إعاقة معظم التحقيقات عبر الإنترنت. شكرًا.

كاثرين باور بولست: شكرًا لك يا غريغ. سيكون لدينا مثال واحد آخر من لورين كابين، وبعدها سنترك لك الوقت للحديث خلال دقيقة.

لورين كابين: بالتأكيد. ما أريد أن أشير إليه هو أنكم تسمعون عن سبب أهمية نظام WHOIS، ولكن ما أريد أن أؤكده هو سبب إجراء هذا الحول وهو القواعد العامة لحماية البيانات، اعتمادًا على كيفية تفسيرها وتنفيذها داخل منظومة ICANN، فهذا سيؤثر بالفعل على مدى سهولة إمكانية وصول سلطات إنفاذ القانون إلى قاعدة بيانات نظام WHOIS وكذلك كيف يمكن للعامة الوصول إلى قاعدة بيانات نظام WHOIS. لذا، أود توضيح هذه النقطة فحسب. وهذا هو سبب أننا نقدم هذه الأمثلة لأن القواعد العامة لحماية البيانات سيكون لها تأثير على كيفية إتاحة هذه المعلومات.

لذا، نعود إلى أحد أمثلة الاستخدام النهائي. ففي الولايات المتحدة، تركز لجنة التجارة الفيدرالية على مشاكل حماية المستهلك، ونحن أيضًا وكالة تطبق قوانين الخصوصية وحماية البيانات في الولايات المتحدة. لذا، فنحن نستخدم بالفعل نظام WHOIS عند التحقيق في مخالفات الخصوصية.

لذا، ففي حالة إرسال أي جهات لرسائل بريد إلكتروني بهدف التصيّد والاحتيال تدفعك للنقر فوق رابط يمكن أن يؤدي إلى نزول برنامج تجسس أو إحدى البرمجيات الضارة على جهاز الكمبيوتر، والذي يمكن بالفعل أن يتتبع ما تكتبه بعد ذلك عند إدخال معلومات بطاقة الائتمان أو كلمات المرور الخاصة بك، وعندما تقوم لجنة التجارة الفيدرالية بالتحقيق في أنواع السلوكيات هذه، ننتقل إلى نظام WHOIS للعثور على من وراء هذه المواقع. فنحن نقوم بذلك لحماية الخصوصية.

أريد فقط التأكيد على ذلك بسبب أن القواعد العامة لحماية البيانات ومبادئ اللجنة الاستشارية الحكومية نفسها لسنة 2007 حول نظام WHOIS تسعى بالفعل لتحقيق التوازن بين إنفاذ القانون والخصوصية. ولا ترتبط مصالح الخصوصية بحماية المعلومات، ومعلومات تعريف الأشخاص، ولكنها ترتبط بكيف تكافح سلطات إنفاذ القانون الجرائم وهو ما عليهم القيام به مع تجاوز الخصوصية أو استخدام المعلومات

الخاصة للابتزاز أو التسبب في ضرر مالي، أو أي نوع من الضرر. لذا، فهذا آخر مثال للاستخدام.

بعد ذلك، في النهاية، فقط للتأكيد للعامة، أنت وأنا في مراسلاتنا عبر الإنترنت، وفي عمليات الشراء عبر الإنترنت، والأنشطة عبر الإنترنت، حيث نقدم معلومات مالية وصحية حساسة، عندما نحصل على وصفات على سبيل المثال من الصيدليات، فنحن نستخدم هذه المعلومات عندما نرغب في معرفة، هل الموقع الإلكتروني الذي أتعامل معه قانوني؟ وربما لا يتضمن الموقع الإلكتروني معلومات اتصال، لذا، فكمستخدم، يمكنك الانتقال إلى نظام WHOIS.

أيضًان نعرف في لجنة التجارة الفيدرالية نعرف أن العامة يستخدمون نظام WHOIS لحل نزاعاتهم الخاصة ومساعدة سلطات إنفاذ القانون لأنه عند الشكوى إلى اللجنة وقول "لقد تم ابتزازي"، أو "شخص ما يشارك في سلوك غير قانوني"، فهم يشيرون إلى معلومات نظام WHOIS في الشكاوى. لذا، فهذه أيضًا مصلحة عامة.

كذلك، فهذا مستقل وبعيد عن كافة المصالح التجارية القانونية: محققو الأمن السيبراني والزملاء في حماية العلامات التجارية الراغبين في التأكد من عدم العمل كجمعية خيرية قانونية أو بنك قانوني عندما لا تكون كذلك. كما هناك مجموعة كاملة من الاستخدامات الأخرى المهمة للعامة هنا.

لذا، فهذه هي مجموعة الأسباب وراء أننا في اللجنة الاستشارية الحكومية نحتاج للتفكير في المصلحة العامة بخصوص مشكلات القواعد العامة لحماية البيانات المهمة للغاية وكيف تؤثر على نظام WHOIS.

كاثرين باور بولست: شكراً جزيلاً لكم على هذه الأمثلة. نريد الآن التأكيد أيضًا، من منظور اللجنة هنا، على أن التهديدات لاستمرار توفر هذه البيانات واستمرار إمكانية الوصول لها لا تكمن في القواعد العامة لحماية البيانات لأنها تعرض أدوات وطرق لتشغيل الخدمات بوظائف مثل نظام WHOIS. ويأتي التهديد أكثر من حقيقة أنه لا توجد في الوقت الراهن عملية

منسقة لضمان أن هناك أسلوب مترابط لكيفية التعامل مع هذه المشكلة وهذا يؤدي إلى حلول ضيقة الأفق.

لأنه إذا لم نقدم هذه العملية، فسيكون على السجلات وأمناء السجل الوصول إلى نتائجهم الخاصة حول ما عليهم القيام به للتوافق بصورة فردية بدلاً من العمل معًا كمجتمع. وأعتقد أن اللجنة الاستشارية الحكومية لديها دور مهم في هذا، ليس فقط الأطراف المتعاقدة وICANN، لأن هناك بنود في هذه العقود موجودة بسبب المصلحة العامة في البنية التحتية التي تقدمها. كما أن هناك نوع من الوصاية على اللجنة الاستشارية الحكومية من حيث طرح هذه البنود. وهذه العملية المترابطة كما أعتقد يجب أن تركز على اللجنة الاستشارية الحكومية من حيث كيفية التقدم في هذا الصدد. وأعتقد أننا نقول منذ فترة طويلة أن هذه مشكلة. فنحن نحتاج للنظر في كيف يمكننا التعامل مع المشكلة بصورة منتظمة.

لدينا بالفعل ثلاث خطوات تالية نريد تقديمها للنظر فيها. يمكننا طرح هذا على مجلس الإدارة. ويمكننا إدراج هذا في نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية. كما يمكننا عرض دعمنا في المساهمة في الحلول. ونحن نقوم بهذا بالفعل في المفوضية الأوروبية، لكن ربما يجب علينا القيام به في اللجنة الاستشارية الحكومية.

سأتوقف هنا وسأسمح لك بأخذ الكلمة ومشاركة وجهات نظرك حول كل هذا. لدينا ممثل إندونيسيا. ولدينا ممثل الولايات المتحدة، لذا إندونيسيا، ثم الولايات المتحدة وبعدها السيد في الخلف.

ممثل إندونيسيا: نعم، شكرًا لك كاثرين، على معلومات مجموعة عمل الأمن العام، خاصة حول القواعد العامة لحماية البيانات القياسية. وأعتذر عن عدم معرفتي بالكثير عن معيار القواعد العامة لحماية البيانات في أوروبا. بقدر ما أعرف، فقد تم وضع القواعد العامة لحماية البيانات من منظمة غير هادفة للربح، [غير مسموع]، أو شيء من هذا القبيل. وبعدها تم اعتمادها من الدول الأوروبية؟ أو في حالة اعتمادها من الدول الأوروبية، فلماذا تنقلون ذلك إلى [EM]، [غير مسموع] الأوروبية وهو ما أفهم أنه معيار أوروبي؟ والآن، هذا رقم واحد.

أما النقطة الثانية، فهل هناك أي تنسيق بين المعيار والمنظمات الأخرى الكبيرة مثل IS أو IEC أو مهما يكن؟ الآن، أنا أطرح هذا السؤال لأنه في العديد من الدول المختلفة، بما في ذلك إندونيسيا، تكون الحكومة هي من ينفذ المعايير، وليس المؤسسات العامة أو المنظمات غير الهادفة للربح. فهي هيئات حكومية. وكوننا [غير مسموع] من الهيئات، يسهل لنا العمل مع المؤسسات التي نحن أعضاء فيها. كما أن إندونيسيا عضو في IOECE، ولكن من السهل لنا العمل مع [EM] عن الجهات غير الحكومية. لذا، أطلب منكم ذلك.

كاثرين باور بولست: لا حاجة للاعتذار. لذا، القواعد العامة لحماية البيانات، هي قانون تم اعتماده من الاتحاد الأوروبي، والدول الأوروبية الأعضاء والبرلمان الأوروبي، وسوف يسري في مايو 2018. وينظم هذا بالأساس طريقة معالجة الشركات والمنظمات للبيانات الشخصية. لذا، فهذا ليس معيارًا. بل هي لائحة موضوعة لتحدد بالأساس الحق الرئيسي في الخصوصية في حماية البيانات الموجودة ضمن الميثاق الأوروبي للحقوق الأساسية.

لدينا الولايات المتحدة بعد ذلك.

ممثل الولايات المتحدة: شكرًا جزيلًا على هذه الجلسة المفيدة للغاية. أعتقد أنها كانت فرصة مناسبة لتذكيرنا، وإبلاغنا، بمدى أهمية الوصول إلى معلومات نظام WHOIS لمختلف الاستخدامات والمساهمين، وبالتحديد الحكومات وحماية العامة وكذلك الأمن السيبراني.

لذا، يسعدني للغاية التركيز في هذا الحوار على الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه اللجنة الاستشارية الحكومية بسبب ما نهتم به، أعني، أنه من المهم للغاية أن تعمل الأطراف المتعاقدة مع ICANN لتكون متوافقة مع القواعد العامة لحماية البيانات، ولكني أخشى أن يكون هذا التركيز الوحيد وقد ضاعت منا الرؤية فيما يتعلق بالتأكد من وضوح الرؤية حول مدى أهمية الحفاظ على الوصول إلى هذه المعلومات. ليس فقط الوصول، ولكن

الوصول في الوقت المحدد. وهذا مهم للغاية. فإذا انتقلنا إلى أي نظام يتطلب أوامر من المحكمة في كل قضية، فسيكون هذا منهكًا للغاية، فيما يتعلق بجهودنا لحماية الأشخاص.

كما أردت الإشارة إلى أن هذا بالفعل جانب خارجي من الأمر. وربما لا يكون واضحًا للجميع لأنه في حالة القواعد العامة لحماية البيانات، عليكم حماية خصوصية المواطنين الأوروبيين. لكن المشكلة أن هذا ما نواجهه هنا، على وجه الخصوص في سياق ICANN، وهو ما سيكون حلاً عالميًا، وهو أمر جيد في حد ذاته. لكن في نهاية المطاف، سيتعرض ممثل الولايات المتحدة، على سبيل المثال، لوقت أصعب في الوصول إلى المشتركين في com. وهذه مشكلة بالنسبة لنا. كما أنها مشكلة لإنفاذ القانون وللعملاء.

كذلك، فقد كان واضحًا لنا أنه من المحتمل أن يشكل هذا تعارضًا مع عدد من اتفاقيات التجارية التي لدينا مع الدول الأخرى. وعندما يكون لدينا نص صريح بالحاجة إلى إتاحة معلومات التسجيل لأسماء النطاقات.

أردت فقط لفت عنايتكم إلى هذا، وأطلب من الزملاء في اللجنة الاستشارية الحكومية التكرم بالنظر في كيفية استخدام معلومات نظام WHOIS ومدى أهمية ذلك لما نقوم به، فإذا كان مهمًا لما تقومون به، وننظر ما التأثير الذي سيحدث إذا لم نقم بالوصول في الوقت المحدد إذا لم يتاح لنا الوصول في الوقت المحدد في يوم ما. شكرًا.

لورين كابين: شكرًا جزيلاً على طرح هذه المجموعة المتنوعة من الموضوعات الحرجة. أحد الأمور التي أردت التأكيد عليها كان هذا الموضوع المتعلق بالوصول في الوقت المحدد والوصول بصورة عامة، وعلى وجه التحديد إذا كنتم تحاولون الوصول إلى معلومات من اختصاص قضائي آخر. والآن، بصفتنا هيئة إنفاذ قانون في الولايات المتحدة، فإذا كنت استخدم نظام WHOIS، فيمكنني الوصول إلى المعلومات من أمناء السجل والمشتركين من حيث الهوية من أي مكان في العالم. وليس علي السعي للحصول على حكم محكمة. كما أني ليس علي التعاون مع زملائي في الاختصاصات الأخرى. ولا يجب إخباري، لا، أنتم لستم في اختصاصنا القضائي، لذا، لن يكون عليكم تقديم المعلومات لكم.

يسمح هذا النظام بالوصول إلى المعلومات بسرعة لنتمكن من تنفيذ أي أنشطة إنفاذ قانون. وهذا مفيد بما يتجاوز الإجراءات لأن هذه هي الخطوة الأولى، كما قلت. لذا، فهذا بالفعل مهم لفعالية هيئات إنفاذ القانون. وهذا لا يعني في المواقف المناسبة عندما نحتاج للتعمق أكثر، أن إنفاذ القانون لن يمر عبر الإجراءات المناسبة للحصول على المعلومات التي يحتاجونها. ولكن هذه هي المعلومات الأساسية الأولية.

كاثرين باور بولست: لقد سمعنا أمثلة لحالات كانت فيها معلومات نظام WHOIS مهمة للغاية، ولكن ربما من المهم النظر في الحجم. لأننا تحدثنا إلى بعض محققي جرائم الإنترنت في الاتحاد الأوروبي، وقد كنا نحاول تقييم التأثير، وفي قسم جرائم إنترنت أصغر من دولة عضو، أخبرني مدير القسم أن قسمه، وفقًا لتقديراته ينفذ 50,000 عملية بحث WHOIS كل أسبوع. لذا، إذا كنا نتخيل أن هذا يمر عبر النظام، بما في ذلك أحكام المحكمة، فهذا لن ينجح على الإطلاق.

بهذا، لدينا ممثل باكستان، ثم ممثل إيران وبعدها السيد في الخلف.

ممثل باكستان: شكرًا جزيلاً على الشرح التفصيلي للأمثلة.

لقد لاحظت من المثال المطروح أنكم أوصيتم برجاء التواصل مع جهة اتصال اسم النطاق، وربما عن طريق ابريد الإلكتروني من أمين السجل. وبصورة عامة، نرى أن هذا يشكل تحديًا لمجتمع الإنترنت من حيث أن تاريخ نظام WHOIS ليس محدثًا كما أن دقة بيانات نظام WHOIS تعد أحد التحديات الرئيسية.

كما نلاحظ أيضًا أن ICANN ومجموعة العمل التابعة لها والأطراف المعنية تعمل معًا منذ 2000 على دقة البيانات، ولكن لا يزال هذا تحديًا. وبالطبع فإن أي شخص يواجه مشكلة عويصة، سيحاول التواصل مع جهة اتصال اسم النطاق، أي أمين السجل، ولكن أمين السجل لا يقوم بتحديث المعلومات. لذا، فهذا يشكل تحديًا لمجتمع الإنترنت.

كما تعرفون، لقد أطلقت ICANN نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد في اسم النطاق المدوّل، وهناك العديد من نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد في اسم النطاق المدوّل وهي بلغات محلية. لذا، فهناك تحديات إضافية لقاعدة بيانات نظام WHOIS نظرًا لأن معالجة الكود الموحّد (اليونيكود) والحوار إلى رمز ASCII وبعدها الحفاظ على بيانات نظام WHOIS يشكل تحديًا.

الأمر التالين في برنامج gTLD الجديدة الذي أطلقناه بنجاح في 2012، وحسب دليل مقدم الطلب في نطاق gTLD الجديد، فهي خدمات نظام WHOIS لمستخدميه. ومع ذلك، ستتحقق ICANN من إمكانية الوصول إلى بيانات نظام WHOIS. وكيف نرى أن إمكانية الوصول إلى بيانات نظام WHOIS لا تزال تحديًا.

أنا أشير إلى اثنين من التحديات. أحدهما هو دقة بيانات القواعد وإمكانية الوصول. لذا، أريد أن أسمع منكم، توصياتكم ومجموعة العمل. شكرًا.

كاثرين باور بولست: شكرًا جزيلاً. الدقة هي نقطة أيضًا تعمل عليها مجموعة عمل السلامة العامة. بالنسبة لهذه الجلسة، فربما أقترح أن نركز الآن على التوفر ونعود إلى هذا. وستكون هناك جلسة أخرى لاحقًا هذا الأسبوع. لذا، سأقترح الانتقال الآن إلى ممثل إيران. وبعدها لدي ممثل هولندا وممثل المملكة المتحدة.

ممثل إيران: شكرًا جزيلاً. أعتقد أن الموضوع الذي ناقشتم هذا الصباح، سابقًا في البداية، هو أحد الموضوعات المهمة للغاية محل اهتمام كافة الأشخاص والحكومات. وقد قيل أنه عند اتباع مشتبه به أو موقع إلكتروني، فإنكم تنتقلون إلى مئات رسائل البريد الإلكتروني وأمناء السجل، وما إلى ذلك، وبمجرد العثور على مصادر، هل تقومون بإتاحة هذه المعلومات علانية للآخرين؟ وهل ستستمر الإجراءات التي اتخذتم بغير شأن المشكلة وما إلى ذلك؟ هل هذه المعلومات التي شاركتم مع الأشخاص الآخرين؟ أنا أتعامل على وجه التحديد إلى الإنتربول فيما إذا شاركتم هذه المعلومات بأسرع ما يمكن مع مكاتب

الإنترنت الأخرى المتصلة في الدول الأخرى في أن تدرك في الوقت المحدد الموقف الذي يتم القيام به؟

والسؤال الثاني هو، لسبب أو آخر، لا أريد أن أنتقل إلى التفاصيل، هل هناك أي قيود على أي دولة في الوصول إلى هذه المعلومات؟ وذلك لأن هناك في بعض الأحيان قيود أو قرارات لا تتيح الخدمات إلى دول محددة لأسباب مختلفة وما إلى ذلك. إذن هذه قضية بالغة الأهمية. ونحن لا نرغب في أي قيود على الوصول. فهذه معلومات شديدة الأهمية. فين الناحية الإنسانية، تعد ذات طبيعة مهمة للغاية ولا تقع ضمن هذه القرارات الأخرى التي لها أسباب مختلفة وما إلى ذلك. وأود التأكد سواء كان هناك وصول كامل لكافة الدول بغض النظر عنها وموضوع بعض الخدمات وما إلى ذلك، التي قد لا تكون متاحة لبعض الدول، لا يسري في هذه الحالة. شكرًا.

غريغ مونيي: وشكراً لكم على أسئلتكم. بإيجاز شديد، إذا كنا نعمل على حالة انتقالية، وهذا هو الحال في معظم جرائم الإنترنت، فإذا تم نشر البنية التحتية المعززة في مختلف الدول، بما في ذلك جنوب شرق آسيا وأوروبا، وما إليه، فسنكون مختصين إذا كان الضحايا في أوروبا. لكن، بعد ذلك، غذا كنا في حاجة لاستخدام أي بنية تحتية، ثم احتجنا لمساعدة الشرطة المحلية، نعم، سنمر عبر الإنتربول وآلية مؤسسة الشرطة الدولية للحصول على مساعدتكم ومساعدة السلطات المختصة المشاركة في حالة دعم التحقيقات.

أعتقد أن أسئلتك تتعلق بما إذا كان هناك تقييد وصول إلى نظام WHOIS، لا، فالجميع يمكنه الوصول إلى نظام WHOIS. وأعرف أن شرطة جرائم الإنترنت في إيران تستخدم نظام WHOIS لإجراء التحقيق الجنائي بالإضافة إلى الصين أو الولايات المتحدة أو أوروبا. والجميع يقوم بنفس الأمر. لذا، لا توجد قيود طالما تمرون بالإجراءات العادية، وهي الإنتربول عادة أو اتفاقية المعلومات الثنائية.

كاثرين باور بولست: شكرًا لك يا غريغ. لدينا ممثل أوكرانيا ثم هولندا وفلسطين. بعد ذلك، علينا إنهاء القائمة. إذن ممثل أوكرانيا، دورك التالي.

ممثل أوكرانيا: شكرًا. لدي سؤال موجز للغاية لأن دولتنا [غير مسموع] الاتحاد الأوروبي ووفقًا لاتفاقية الجمعية، يلزم متابعة أحدث تطورات التشريعات. وأتمنى فقط الحصول على توضيحات أساسية للغاية ومهمة للغاية. ففي الاتحاد الأوروبي، كيف يمكنكم التأهل [غير مسموع] البيانات المشفرة والذي يتم تخزينه في الاتحاد الأوروبي؟ وهذه هي البيانات الشخصية، والبيانات والنصوص والصور التي تم تشفيرها ولا يظهر إلى المسؤول أو وكيل إنفاذ القانون داخل اختصاص الاتحاد الأوروبي على أنها بيانات شخصية أو أنها مثل البيانات الفنية بدون أي تشخيص. شكرًا.

كاثرين باور بولست: نشكركم على السؤال. أقترح أننا يجب أن نتعامل مع هذا بعد الجلسة لأن نظام WHOIS كما هو الآن متاح للجميع، على الأقل الجزء الذي نتحدث عنه الآن. لذا، لنتحدث بعد هذا الاجتماع. وسننتقل إلى ممثل هولندا، وبعدها لدينا ممثل المملكة المتحدة وفلسطين.

ممثل هولندا: نعم، شكرًا لك، كاثرين. لدي بعض الملاحظات فقط. وأعتقد أولاً ربما القواعد العامة لحماية البيانات قد يتم التقليل منها لأنه إن أمكن بعض الأمور ضمن سياق القواعد العامة لحماية البيانات. لكني أعتقد أن القواعد العامة لحماية البيانات واضحة للغاية بشأن بعض الأمور، وهذا ليس شيئًا يتم التعامل معه من خلال المفوضية، ولكن كافة الدول السبع وعشرين يجب أن تنظر بالفعل فيما إذا كان هناك حل نظام WHOIS وفقًا للقواعد.

فهذا يعني أنهم يمكن أن تفرض عليهم غرامات أيضًا، بما يصل إلى 4% من الإيرادات. وهذا حقيقي. أعني، نحن نتحدث عن شيء ما سيكون غير قانوني في بعض الدول. وربما نرى خطاب DPA تم إرساله بناءً على طلب سجل [frl.] الذي يقول بالأساس أنه غير قانوني بموجب القانون الهولندي، وتنفيذه الخاص، وربما أيضًا وفقًا إلى القواعد العامة

لحماية البيانات والقوانين التي لدينا الآن ليست مختلفة كثيرًا. فهي متناسقة فحسب. لذا، أعتقد أن علينا بالفعل التعامل مع حقيقة ان القواعد العامة لحماية البيانات ستكون موجودة [كقضية هذه السنة].

ثانيًا، أعتقد بالطبع أننا ندرك أن الوصول اللازم إلى بيانات نظام WHOIS، لكني أعتقد أن هناك نوع من الطريقة البسيطة لقول، حسنًا، سيتم إغلاق ذلك وسيكون لدينا الوصول فقط من خلال أحكام المحكمة والعمليات المطولة. ولا أعتقد هذا هو الحال. أعتقد بالنسبة لكافة أنواع الوصول إلى بعض البيانات، يمكن تقديم طلب معزز بدون أمر محكمة. وحتى أكون منصفًا، ففي هولندا، تتضمن سجلات نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد الهولندي NL. هذا النوع من الآليات. ويمكن استخدام هذه. وهذا ليس بالأبيض والأسود. وأعتقد أن عرض هذه المشكلة بسيط للغاية. شكرًا جزيلاً.

كاثرين باور بولست: لقد طرحت نقطتين مهمتين، إن سمحت لي بالرد بإيجاز عليهما. الأولى بالطبع، أننا جميعًا في هذا معًا. فهذه ليست المفوضية الأوروبية وحدها وليست حتى الـ 27 دولة الأعضاء فقط. بل يجب على اللجنة الاستشارية الحكومية بالكامل النظر في هذا. ونحتاج للنظر في كيف يمكننا الامتثال، ومن الواضح للغاية أن التغييرات لازمة لضمان الامتثال. كما يجب أن نكون مشاركين رئيسيين في تنفيذ هذا التغيير وفي المساهمة في حل ناجح.

يجب أن أعتذر إن كنا نضع هذا في صورة مبسطة. وبهذا، فهذا نقاش معقد للغاية ونحاول بالأساس نقل الخيارات وتحديثات الحالة إليكم في وقت قصير للغاية ويمكن أن تكون لدينا أمور مبالغ في تبسيطها. أنا أدرك هذا الأمر تمامًا. وبالفعل، يمكن أن تكون الحلول في مكان في المنتصف.

أعتقد أنه لا تزال هناك أجزاء من المجتمع تفكر في أن هذه الأمور مظلمة وأعتقد بالنسبة لجميع المقاصد والأغراض أنه إذا كانت هناك حاجة لطلب فردي معزز لعدد 50,000 عملية بحث أسبوعيًا، فهذه مشكلة لإنفاذ القانون. لذا، يجب أن تكون هناك خيارات أخرى علينا استكشافها، وهذا الموضع الذي يمكننا المساهمة فيه.

سأنتقل إلى المملكة المتحدة وبعدها ممثل فلسطين.

المملكة المتحدة: نعم، شكرًا لك، كاثرين. أنا على نفس مسار التعليقات بالفعل. ولست خبيرًا قانونيًا ولا قريب من مشاركة المملكة المتحدة في المفاوضات التي أدت إلى القواعد العامة لحماية البيانات. فكل ما أعرفه أنه عندما أنتقل إلى المكتب في لندن، فلدي صورة كبيرة: "لذا، فالقواعد العامة لحماية البيانات قادمة. استعدوا!" هذا رئيسي، لا شك في ذلك.

لكني سؤال بالفعل هو، أمثلة الحالة التي سمعنا عنها في هذه الجلسة هذا الصباح توضح أن هذا غرض قانوني لهذه الطلبات لسلطات حماية المستهلك وهيئات الإنفاذ. ولذا، فمن المحدد بالفعل لهذه الأغراض القانونية لدعم المصلحة العامة، لحماية المستهلك من تتبع الجريمة يهيمن عليه تطبيق القواعد العامة لحماية البيانات على قاعدة بيانات نظام WHOIS؟

وربما يتصل هذا بما قاله ممثل هولندا، من أن التأثير المادي الفعلي للقواعد قد لا يكون كبيرًا وأنه إذا كانت لديكم آلية متفق عليها، مهما تكن، مماثلة لما تضعه سجلات رموز الدول الفردية، فقد يحل هذا بالفعل الكثير من المشاكل.

في مجموعة عمل الأمن العام صباح اليوم، لحقت بالجزء الأخير من الجلسة، وعندما كانت هناك إشارة إلى وصول على مراحل سيسهل الوصول إلى أغراض المصلحة العامة الذي نحتاج إليه للحفاظ على تجنب موقف السجلات التي تبدأ في إلغاء هذا النوع من البيانات الرئيسية، وتفاصيل الاتصال وما إلى ذلك من قاعدة بيانات نظام WHOIS. وهذا هو التهديد الفعلي لتكامل قاعدة بيانات نظام WHOIS بالكامل.

لكن، ربما تكون الرسالة التي يمكننا الخروج بها بالفعل هي أن الحلول يمكن أن تكون متاحة بسهولة لنا. وربما يحتاج الأمر مزيد من الأعمال السريعة لطرح هذا بالفعل في الوقت المحدد لمايو بالتشاور مع سلطات حماية البيانات وإنفاذ القانون وهيئات حماية المستهلك وما إلى ذلك، لكن ربما يكون هناك مسار أمامنا داخل المجتمع لتنفيذ هذا.

لذا، فسؤال بالفعل هو، هل تعتقدون أن هناك فرصة لحل المشكلة في الوقت المحدد؟ وفي ضوء الأغراض القانونية التي نتحدث عنها، والتي أفهم أنها مقدمة نوعًا ما في القواعد العامة لحماية البيانات نفسها. شكرًا.

لورين كابين: أنت تطرح نقاط رائعة للغاية إن لم نفكر أنه كان هناك حل، بالطبع، فلن نكون هنا نتحدث عن الأمر. وأعتقد أنه من المهم بالفعل التأكيد على أن القواعد العامة لحماية البيانات تتضمن هذه المسارات المدعومة في النظام. حيث تتضمن توازن بين حماية مصالح الخصوصية ومعلومات التعريف الشخصي للأفراد وموازنة المصالح القانونية للوصول إلى هذه المعلومات. كما أن هناك مسارات محددة متاحة بموجب القواعد العامة لحماية البيانات من أجل الموازنة المناسبة لهذه المصالح.

أعتقد أن مهمتنا هنا، في حالة اختياركم قبول هذا، ستكون أننا نحتاج للتركيز على المصالح العامة للتأكد من أنها متوازنة بصورة مناسبة، لذا، تتم حماية هذه المعلومات ضمن القواعد العامة لحماية البيانات مع مراعاة المصالح الأخرى. وهذا متوازن. فهناك مسارات. ونريد اتأكد من أن ICANN لا تركز فقط على المصالح التجارية الهمة المتعرضة للخطر وتجنب الالتزام، ولكن المسارات المتاحة بموجب القواعد العامة لحماية البيانات لحماية هذه المصالح العامة أيضًا.

كاثرين باور بولست: شكرًا لك، لورين. لدينا بعد ذلك ممثل فلسطين.

ممثل فلسطين: شكرًا. في الماضي، كان ذلك ضمن مجموعة تناقش التعارض. وفي الماضي كنت أعمل مع المجموعات التي تناقش التعارض مع القوانين وكيف يتعارض هذا مع اللوائح المطبقة في أوروبا وما يمكن القيام به لمكافحة جرائم الإنترنت وكافة هذه المخالفات. وكانت هناك العديد من الجلسات مع سجل الإنترنت الإقليمي وسلطات إنفاذ القانون.

كما يخضع سجل الإنترنت الإقليمي لقوانين الدولة الموجود فيها. وقد تكون هناك جرائم يتم ارتكابها في دولة وفي الدول الأخرى التي يمكن ألا تكون عادية وقد تكون هناك قوانين متميزة للتعامل مع هذه الجريمة. فكيف يمكننا الحصول على البيانات من ذلك؟

ففي الماضي، كنا نعاني من أن أمين السجل والسجلات لا توثق المعلومات والبيانات بدقة شديدة، لذا، فعندما نحاول الحصول على المعلومات، سيكون هناك صعوبة ولن تكون

هناك معلومات كافية ودقيقة ويجب أن يشارك الأطراف الأخرى في هذه المعلومات الدقيقة.

كاثرين باور بولست: شكرًا جزيلاً ممثل فلسطين، على طرح هذه النقاط، وأيضًا على لفت الانتباه مرة أخرى إلى نقطة الدقة، والتي أعتقد أننا نتفق جميعًا على أن نتعامل معها وهذا بالفعل أحد الأمور المطلوبة بموجب قواعد حماية البيانات، ويجب أن يكون لديكم بيانات دقيقة حول أنفسكم.

كما أعتقد أنكم تسألون ما يمكن أن تكون الحلول وكيف يمكن الوصول إلى البيانات؟ وأعتقد أن هذا يعود بنا إلى مناقشات الخطوات المحتملة. لذا، فما سنقترحه من حيث المسارات التي يمكن للجنة الاستشارية الحكومية استكشافها، أولاً، أننا يمكننا النظر في طرح هذا وأهمية مشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية مع مجلس الإدارة. كما يمكننا النظر في صياغة نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية. ويمكننا النظر في الطرق التي يمكننا من خلالها المساهمة في حلول منتظمة. وآخر نقطتين يمكننا بالطبع العودة إليهما بعد الجلسة عبر المجتمع يوم الخميس عندما سيكون لدينا جلسة ثانية يمكن أن تناقش فيها اللجنة الاستشارية الحكومية كل من القواعد العامة لحماية البيانات وكذلك نظام WHOIS.

لكن ربما نشارك معكم بالفعل، إن أمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية، فقد قمنا بصياغة بضعة نقاط لتلخيص وجهات النظر التي اتخذتها اللجنة الاستشارية الحكومية في الماضي، وعلى وجه التحديد، حسب مبادئ نظام WHOIS لسنة 2007. وهو ما لا نزال نعتقد أنه مصدر رائع للتوجيهات للمصلحة العامة، حيث يعكس سياسة نظام WHOIS.

لذا، يمكننا أن ننظر في نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية لتكرار أن هذه المبادئ يجب أن تبقى سارية ويجب احترامها. كما يجب أن يبقى نظام WHOIS متاحًا للجميع لمكافحة حالات الانتهاك والاحتيال والمشاركة في العناية اللازمة للتفاعلات عبر الإنترنت والاتصالات ذات الصلة. لذا، يجب أن يبقى نظام WHOIS أيضًا متاحًا وفعالاً لحماية المستهلك، وتحقيقات إنفاذ القانون، وجهود منع الجريمة. وعلى جانب العمليات، يجب أن

نشجع ICANN على التحلي بالشفافية في أنشطتها ذات الصلة بالامتثال للقواعد العامة لحماية البيانات وإتاحة الفرصة لمساهمة اللجنة الاستشارية الحكومية المفيدة في الوقت المحدد.

في النهاية، قد نرغب في تشجيع ICANN على متابعة المشاركة مع المفوضية الأوروبية لتسهيل المناقشات بخصوص عملية الامتثال إلى القواعد العامة لحماية البيانات. وكما أشار زميلنا من هولندا، فإن المفوضية الأوروبية ليست العامل الوحيد في تنفيذ هذا. ويتمثل أحد الأجزاء التي يمكننا القيام بها لدعم العملية في القيام بدور الأمانة لطرف العمل في المادة 29، وهو المكان الذي يجتمع فيه كافة سلطات حماية البيانات في الاتحاد الأوروبي من الدول الأعضاء ويناقشون هذه المشكلات.

وفي دورنا كأمانة، يمكننا أن نساعد في تسهيل الحوارات والتأكد من حضور الجهات المناسبة. لذا، فما نحاول قوله بهذه النقطة هو ألا نقول أن المفوضية الأوروبية مصدر كافة الحكمة في القواعد العامة لحماية البيانات. بعيدًا عن ذلك. لكن أننا يمكن أن نساعد في دعم عملية ستتيح للمجتمع التحقق من أي خيارات ترغب في وضعها مع سلطات حماية البيانات الوطنية.

ربما سننتهي هنا ونترك الأمر للنظر ومزيد من المناقشات. كما أن لدينا الآن الجلسة حول اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية مع مجلس الإدارة، حيث يمكن أن نناقش على الأقل النقطة الأولى من هذه الخطوات الثلاث المحتملة التي يمكن أن ترغب اللجنة الاستشارية الحكومية في اتخاذها. شكرًا جزيلًا لكم جميعًا على مشاركتكم.

توماس شنايدر: شكرًا لك، كاثرين. كان هذا ختام هذه الجلسة، رقم 22. وسننتقل إلى الجلسة 23 خلال 30 ثانية. شكرًا لكم جميعًا على تشريفكم لنا بحضوركم هذه الجلسة. وأعتقد أننا ستكون لدينا شريحة ببنود جدول الأعمال المقترح حتى الآن للاجتماع مع مجلس الإدارة الذي سيحدث لاحقًا عصر اليوم. وحتى ذلك، نحن في انتظار الشريحة.

[نهاية النص المدون]